الغرب قد يخسر تونس

صلاح الدين الجورشي

لم تفهم أوروبا وأميركا أن تونس تعتزم تغيير وجهتها نحو محور آخر، فالرئيس قيس سعيّد يتجه شرقاً بخطى ثابتة. فبعد زيارتيه إلى روسيا والصين، قرّر إلغاء التأشيرة المسبقة مع إيران. وينتظر في هذا السياق أن تتطوّر العلاقات التجارية والاقتصادية الثنائية بوتيرة تصاعدية في الأشهر المقبلة في كل الاتجاهات. في المقابل، تتسع المسافة بينه وبين حلفاء تونس التقليديين، مثل الولايات المتحدة وفرنسا ومعظم دول الاتحاد الأوروبي. وكلما حاولت هذه الأطراف ممارسة ضغوطها عليه بالتنديد بأوضاع الحرّيات وحقوق الإنسان، وطالبت باستئناف المسار الديمقراطي، أصرّ على إهمال تلك الردود ودعوة سفراء هذه الدول أحياناً، وإشعارهم بأن تونس بلدٌ مستقل، ولا تقبل التدخّل في شؤونها، مثل ما فعل أخيراً بعد اقتحام مقر دار المحامين والحكم بالسجن على عدة صحافيين. وعندما وُجّهت الدعوة إليه للمشاركة في قمة الدول السبع رفض الذهاب، وفوّض رئيس الحكومة ليحضرها نيابة عنه. هكذا أبحرت البارجة التونسية في اتجاه موانئ جديدة من دون أن يقطع ربّانها علاقات تونس التقليدية. ورغم أن هذا التحوّل الاستراتيجي في بناء التحالفات يصعب التكهن بمداه ونتائجه، إلا أن مبرّراته قائمة وواضحة. ولا يعود هذا فقط إلى التغييرات الجارية في مواقف الرئيس قيس سعيّد وسياسته، وإنما يفسّر الأمر أيضا بنتيجة الزلزال الحاصل في أوروبا وأميركا. فما يجري هناك جاء، ليخدم سياسات الرئاسة التونسية التي وظّفت ما يجري من أجل تعميق العداء للغربيين من جهة، وتهميش المعارضة الداخلية من جهة أخرى، والتي فقدت قدراتها وأوزانها بطريقة تراجيدية.

أسهمت حرب الإبادة التي تشنّها الدولة العبرية على غزّة بطريقة غير مباشرة في تعميق محنة الديمقراطية التونسية. فالدعم غير المحدود الذي قدّمته الإدارة الأميركية إلى حكومة بنيامين أفقد هذه الإدارة أهلية مطالبة بقية الحكومات، ومنها تونس، باحترام حقوق الإنسان وقواعد اللعبة الديمقراطية، فالذي يسكت عن قتل الأطفال والنساء، ويشارك في تدمير مدن ومخيمات بسكانها، لن تكون له المصداقية الكافية للاحتجاج على من قيّد حرية التعبير وأقصى معارضيه من الحياة السياسية. هذا ما صرّح به قيس سعيّد وأيده في ذلك جزء واسع من التونسيين. وبالنسبة لأوروبا، تعكس نتائج الانتخابات البرلمانية أخيراً بوضوح أزمة القيم التي تنخر القارّة العجوز، وتمهد لعودة الصراع التاريخي ضد «الآخر» وفي المقدّمة المهاجرون. فصعود أقصى اليمين دليلٌ على حدوث تراجع مسألة الحقوق في الفكر السياسي الأوروبي الراهن مقابل تنامي النعرات القومية الرافضة كل أنماط الانفتاح وبناء الجسور المشتركة. ويتقاطع هذا التحوّل في الأولويات مع مقولة السيادة التي تفرض عدم القبول بتدخّل أي طرف، مهما كانت حجّته في الشأن الوطني، بما في ذلك الحرّيات. يُضاف إلى ذلك الضعف الذي أصاب الاتحاد الأوروبي ومؤسّساته، ما جعله غير قادر على حسم أي ملفٍّ له علاقة بنزاع إقليمي أو دولي. وهو ما حصل في الحرب الروسية الأوكرانية، التي تتّجه نحو خسارة أوكرانيا، رغم كل الدعم السياسي والعسكري الذي حصلت عليه من الغرب، فقد كان من نتائج تبعية الاتحاد الأوروبي للولايات المتحدة تراجع ميزانيات الدول وقلب موازين القوى الاجتماعية والسياسية، ما وفّر فرصة ذهبية لأحزاب أقصى اليمين، ومكّنها من كسب ود الفئات المتضرّرة من هذه السياسات. في المقابل، مدّت الدول غير الديمقراطية أيديها إلى الدول الأفريقية، بالخصوص التي مرّت بتجارب فاشلة في مجال التعاون مع أوروبا، أو التي ضجرت حكوماتها من ربط التعاون الاقتصادي والمساعدات المالية بالديمقراطية وحقوق الإنسان. والتقت مصالح الطرفين، وبدأ ذلك يغذّي تنافسا بين القطبين.

وجدت تونس نفسها تنخرط في هذا الاستقطاب، وتميل نحو المعسكر الثاني. وتعتقد السلطة أن من شأن هذه السياسة أن تخفّف من تبعيتها لأوروبا وأميركا، وتفتح المجال أمامها للمناورة والاستفادة من هذا الصراع الدولي. لكن ما قد يجهله بعض المسؤولين أن التعامل مع القطب الجديد قد تكون له كلفة عالية.

بوتين في كوريا الشمالية... أيّ مغزى وأيّ تحالفات؟

عمار ديوب

زار الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، كوريا الشمالية قبل أيام، وهذه دولة منبوذة في العلاقات الدولية، وزعيمها، كيم جونغ أون، لا يغادر بلده تقريباً، وقد زار في سبتمبر/أيلول 2023 روسيا، ما يعني أن هناك قواسم مشتركة بين الدولتين اللتين تتعرّضان لعقوبات دولية منذ 2007. وهما تقيمان علاقات عسكرية واسعة، بل ودعم زعيم كوريا بوتين في حربه ضد أوكرانيا، ومدّه بأسلحة كثيرة، بينما أرسل بوتين، وفقاً لتقارير صحافية، إلى كوريا الشمالية خبراء في الطاقة النووية والصواريخ البالستية وصناعة الأقمار الصناعية، وزوّدها بخبرات تقنية عالية في هذه المجالات، وبمساعدات غذائية ضخمة؛ فالبلد يعاني من مجاعات مستمرّة منذ عقود، وأوضاعها الاقتصادية في غاية السوء. يشيد بوتين علاقات مميّزة مع دول متضرّرة من الولايات المتحدة، أو الاتحاد الأوروبي، ويسعى مع هذه الدول إلى علاقات على مختلف المستويات، الاقتصادية والدبلوماسية والسياسية وسواها، ويؤكّد نبذه «ابتزاز الغرب» كما صرّح مع زعيم كوريا الشمالية، ويبتغيان الوصول إلى عالم متعدّد الأقطاب، ورفض الهيمنة الأميركية. وتمضي الصين في الاتجاه نفسه، ولهذا رفضت حضور مؤتمر سويسرا الذي انتظم أخيراً لمناقشة الوضع الأوكراني، لهيئة الأمم المتحدة، يلحق الأذى الكبير بالعالم. وقد ذهبت تحليلات إلى أن نتائج قمة سويسرا، وكذلك تصريحات لرئيس أوكرانيا، زيلينسكي، تتضمن بداية الاعتراف بحقوق روسيا في بعض مقاطعات أوكرانيا، وإن بشكل غير محدّد. ولكن، عكس ذلك، قال أمين حلف شمال الأطلسي (ناتو)، ينس ستولتنبرغ، إن بوتين، في زيارته كوريا الشمالية، يقيم تحالفاً بين القوى المستبدة، وإن هناك ضرورة لتشكيل جبهة من الدول الديمقراطية. بعيداً عن ذلك، يهدّد صعود اليمين الأوروبي العنصري حلف الأطلسي والاتحاد الأوروبي ذاته، وكذلك إذا عاد دونالد ترامب إلى رئاسة الولايات المتحدة. المقصد هنا إن «نجاحات» بوتين في أوكرانيا، وتشكيله أحلافاً دولية، يفيد بأنه أصبح خارج إمكانية التقييد، وأن السياسة الواقعية العالمية تستدعي مقاربة جديدة لمكانة روسيا والصين، وهو ما يبدو أنّه ما يزال صعباً على قادة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، ولكن كل تأجيل لهذا الأمر سيدفع روسيا إلى تعزيز علاقاتها مع دول مستبدّة وأخرى غير مستبدّة، سيما، إذا استمرّت أوروبا وأميركا باستراتيجية دعم أوكرانيا، وقد تدخل أوروبا ذاتها في الحرب؛ وهذا الاحتمال ممكن. ولكن، هناك إمكانية أخرى، وتتعلق بوصول ترامب إلى الحكم، واليمين العنصري، وهذا سيطرح التعدّدية القطبية؛ فتراجع يرفع شعار أميركا أولاً وكذلك اليمين الأوروبي، وهذا يعني تغييراً كبيراً في السياسة العالمية، وستكون أقرب إلى تقاسم الأقوياء لهذا العالم. وضمن ذلك، سُحَلّ «مشكلات مفتوحة» عديدة، وضد مصالح الضعفاء؛ فهل تتجه بعض السياسات الأوروبية والأميركية الحالية نحو هذا الخيار، كما ذكرنا عن بعض القراءات لنتائج مؤتمر سويسرا. وهذا، في كل الأحوال، يتوافق مع الرؤية الصينية لحل المشكلات العالمية؟

> لا تعني الاتفاقية المشتركة «العسكرية» بين روسيا وكوريا الشمالية أن روسيا ليست منفتحة نحو أيّة مبادرات دولية

لا تعني الاتفاقية المشتركة «العسكرية» بين روسيا وكوريا الشمالية أن روسيا ليست منفتحة نحو أيّة مبادرات دولية، ولكن غياب الطرف الآخر (لاحظ هنا تهميش الدول الغربية مبادرة الصين للسلام في أوكرانيا) سيعزّز من سياسة المواجهة بين الأحلاف «الديمقراطية والمستبدّة» وإن كانت هذه الصفة أقرب للأيديولوجية منها للواقعية؛ فالحقيقة أن الدول القوية تسعى إلى إقامة أحلاف جديدة. وبغض النظر عن شكل النظام السياسي، ديكتاتورياً أو ديمقراطياً؛ ففي العدوان على غزّة اصطفّت أميركا والاتحاد الأوروبي مع أسوأ أشكال الحكم، الاستيطاني، العنصري، ضد الفلسطينيين، ومع الأبادة المفتوحة منذ ثمانية أشهر، ولكن روسيا والصين لم يكن لهما موقفٌ جادٌّ إلى جانب أهل غزّة، وفي سورية كان الأمر أشدّ رداءةً، فلم تهتم أميركا أو روسيا بإنهاء المأساة المفتوحة منذ 2011. لم تستطع كل أشكال الحصار والعقوبات تقييد روسيا وجعلها دولة منبوذة، بل أصبحت تفرض شروطها الدولية، وسمح لها بذلك، الخوف الأميركي والأوروبي من الصين ومحاولتهما تحجيم الأخيرة، وبروز مشكلات اقتصادية كبرى في اقتصادات الدول الغربية. ونضيف إن فكّ روسيا الحصار عنها ما يزال في بداياته؛ ففي معركتها ضد أوكرانيا، احتاجت الدعم من دول مارقة، وضعيفة في التطور الصناعي، كوريا الشمالية وإيران، وتلقت دعماً صينياً واسعاً، وإن اقتصر على الجانبين، الاقتصادي والسياسي، وليس العسكري. يؤكّد توسّع روسيا عبر «البريكس»، أو عبر وبعض الدول العربية والأسيوية، أنّها لاعبٌ دولي، وإن الأزمات التي تعاني منها الدول الغربية تتيح لها إمكانية تخطّي مشكلاتها. التعاون مع كوريا يؤسّس لمرحلة جديدة بين البلدين، وإن ليس من مهامّها تهديد كوريا الجنوبية، ولكن بوتين لن يتخلّى عن فرض شروطه بما يخصّ أوكرانيا، وتوسيع نفوذه في المحيط الأوراسي، وفي العالم. وهذا يؤسّس لخلاف كبير مع الغرب، ولكن هل ستُخدم ذلك الدول الغربية، وتتجه نحو الاعتراف بدور روسيا العالمي، وهو ما سيحصل في حال حدوث تغيّرات يمينية في أوروبا وأميركا. المؤكّد، الآن، أن روسيا تسير بسياسات ثابتة، بينما أميركا وأوروبا لم تحسم بعد خياراتها بين الاعتراف بروسيا دولة عالمية وإمكانية حدوث الحرب الموسّعة ضدّها. الإمكانية الكبرى، وانطلاقاً من التحولات العالمية وبروز الصين، وبسبب الأزمات الداخلية في الغرب، هي الاعتراف بالدور الدولي لروسيا، وهذا وحده ما سيخفّف من حدّة «الأيديولوجيا» المناهضة لروسيا باسم تشكيل جبهة القوى الديمقراطية. وبالطبع، سيُجبر روسيا على العودة إلى الانفتاح على الغرب، والتخفيف من حدّة أيديولوجياتها تجاه كل ما هو غربي.

(كاتب سوري)

عن خرافة أن المصريين لا يعملون

عمر سمير

يخرجُ، بين حينٍ وآخر، بعض متقفي النظام في مصر، أو حتى بعض الإصدقاء والعوام، وبنية حسنة، يُذكّروننا بأنّ دولةً سُكانها أقلّ من ربع سكّان مصر ناتجها المحلي أضعاف ناتج مصر، وأنّ في مصر أكبر جهاز بيروقراطي في العالم، وغير هذين من الادّعاءات الشعبوية المحضة، متسائلين، لماذا لا يعمل المصريون؟... ويسوقون هذا مع اتهاماتٍ أخرى تتبع نهج ترك الحمار والتعلّق بالبردعة لإلقاء اللوم كاملاً على المجتمع وعلى المصريين جميعاً، وكأنّهم من يجب تغييرهم، لا الحاكم والحكومة والنظام، فهل هذه الادّعاءات حقيقية؟

تقول الأسطورة في أحد أمثلتها «يبلغ عدد سكّان اليونان حوالي عشرة ملايين ونصف مليون، وينتجون سنوياً ما يعادل 190 مليار دولار، بينما ينتج سكان مصر الذين يقتربون من 110 ملايين 400 مليار دولار فقط. بعبارة أخرى، لو كانت مساهمة المواطن المصري في الناتج المحلي تُماثل مساهمة نظيره اليوناني فسيبلغ الناتج المحلي لمصر ما يقترب من تريليوني دولار». هذه فقرة صمّاء قد تُثير تعاطفنا مع قائليها، بغضّ النظر عن الدولة التي يضعون مصر في مقارنة معها، فالأمر لا يعدو كونه تصويراً للمصريين أنّهم لا يعملون، أو على الأقل لا يعملون بالشكل الكافي، وأنّهم غير منتجين، وبالتالي إلقاء اللوم كاملاً على كاهلهم في عدم حدوث التنمية، أو على الأقل النمو في الأرقام الخاصة بالاقتصاد الكلّي الذي لا يعنينا كثيراً هنا، فالنقد القيّم يكون لهذه المؤشّرات ومدى تضليلها وإخفائها الكثير فيما بين السطور، وليس في سياق أنّهيت فيه فعّالية العمل النقابي، وأصبح مستأنساً تماماً، حيث يعجز الجميع عن المطالبة بالحدود الدنيا من مطالب لا علاقة لها بالسياسة من قريب أو بعيد، وتسهل شيطنة القائلين بها للأسف، ناهيك عن تصنيفها بمطالب فئوية. وبين حينٍ وآخر، ينفرد النظام بالتنكيل بالتنظيمات النقابية شبه المستقلة، أو التي يصعد من أبنائها شخصٌ ليس على هوى النظام السياسي.

ولا يرى هؤلاء أنّ مصر من أكثر البلدان تلقّياً للتحويلات في العالم، وأنّ المصريين العاديين تماماً، حينما تضعهم في نظام ودولة وسياق، يحفظ لهم حقوقهم، تجدهم يعملون وينتجون ويبدعون ويرتقون إلى أعلى المراتب، وهم لا ينسون وطنهم ويساهمون في تنميته، بل وتقول الأرقام الرسمية إنّهم، ورغم عدم رضا غالبيتهم عن السياسات الاقتصادية المتبعة، يزيدون التحويلات تلقائيّاً في أثناء الأزمات الاقتصادية المحلية. ورغم تزايد التضييقات والقيود عليهم في بلدان المهاجر، ورغم تقصير الدولة المصرية في حقّهم، سواء بسوء الخدمات المقدّمة لهم أو ارتفاع أسعارها وطول الإجراءات وارتفاع تكاليف التحويلات الرسمية. برغم أنّ النقاش الاقتصادي العالمي يطرح أفكاراً كبرى تتعلّق بالعمل وعلاقاته، وهناك من يدافع عن تطبيقها فوراً، مثل تقليص أسبوع العمل إلى 15 ساعة أو حتى ثلاثة أيام في الأسبوع، فتح الحدود أمام تدفّق العمالة دوليّاً، ودخل أساسي عام لكلّ المواطنين أو إدخال ساعات الانتقالات ضمن حدود ساعات العمل وضمان توفير وسائل انتقال آمنة ومريحة، إلّا أنّ مصر لا تزال بعيدة عن هذا النقاش، ويتقبل مواطنوها أفكار العمل الهشّ والمؤقّت، ويعمل أكثر من 90% من الشباب في وظائف غير رسمية، وبالتالي، لا يحصلون على أيّة تأمينات اجتماعية أو صحيّة، ثم يحدّثنا هؤلاء إنّ المصريين لا يعملون. لن تأتي هذه السطور على كمٍّ من السنوات الضوئية التي يحتاجها الداخلون الجدد لسوق العمل لتأمين مسكن أو تحقيق قدر ما من الاستقلال المادي عن العائلة، وتكوين عائلة جديدة، بكلّ ما يتطلبه ذلك من تجهيزات، في ظلّ عادات مترسّخة، فهي أفكارٌ تبدو أقرب إلى الديناميرالية وخدمتها، رغم أنّ مجتمعاتنا واقعة تحت تأثير تلك الأفكار.

> ملايين المصريين يعملون في أكثر من وظيفة لمجابهة التضخّم ومتطلبات الحياة التي لا تكفي لها الرواتب لأنّهم فقط يريدون أن يعيشوا

وعندما تردّ على هؤلاء بأنّ كثيرا من تلك المجتمعات المحكي عنها تتميّز بوجود الدولة، بل وبقاء دولة رفاه ونظام سياسي مُنتخب وخطط تنموية، والمواطن الذي ينتج أكثر من وجهة نظرهم، وبلديات منتخبة وتحترم رأي المواطن، وتقدّره له نقلاً عامّاً جيّداً وشواطئ وحدائق وخدمات عامة صحية وتعليمية مجانية، بينما ينتج المصريون للمليونيرات لكي يراكموا ثرواتهم، وكيف ننتج أكثر وهناك شبكات مسيطرة على جميع القطاعات، وليس من مصلحتها أن ننتج بالأساس؟ سيقولون لك الصين فعلتها ودون دون ديمقراطية وحريّات، وسيتناسون ما فعلته الدولة الصينية من خطط وبرامج لخفض الفقر ورفع الرواتب والأجور في كلّ القطاعات، ومن ثورات زراعية وصناعية وثقافية... ومع الأسف، يحدث هذا التناسي أو التواطؤ مع الاستبداد، لأنّ عديدين من هؤلاء مردّي تلك الشعوبيات أبناء اللحظة الراهنة والدفاع عنها وعن مكتسباتهم الشخصية سيظلّون يدافعون عن السراب والوهم القائل إن المصريين لا يعملون.

(كاتب وباحث مصري)

كاريكاتير — كيغل كارتونز

هل الرأسمالية الأميركية ثقب أسود؟

محمود الشيخ

تحتاج شجاعة انتقاد الظواهر الكبرى إلى البصيرة وكثير من الشجاعة. ومن دون البصيرة، تتحوّل هذه الشجاعة إلى نوع من التقعير بالتمني. وخلال ربع قرن مضى، ظهرت كتابات نقدية عديدة تعزي أوجه قصور الرأسمالية الغربية، في مراحلها الأميركية، وبخاصة بعد الأزمة المالية العالمية (2008). ولسنوات، توالت تقارير دورية عن حجم فجوة الثروة بين الأكثر غنى والأشد فقراً، ما يؤكّد أن النجاح الأميركي الاستثنائي المستمر منذ بداية القرن العشرين كشف عن ثقب أسود في البناء الضخم، وعندما ترجمتُ إلى العربية كتاب الباحثة البريطانية كاتي كوك «علم نفس وادي السيليكون»، توقفتُ طويلاً أمام عبارة أوردتها في سياق تحليلها ظاهرة انحراف شركات التكنولوجيا الرقمية الكبرى المسيطرة على وادي السيليكون من الأهداف المعلنة إلى الربح المالي المجرّد. تقول كاتي كوك إن «الحداثة قلبت العالم رأساً على عقب. لقد اقتنعت الجماعات البشرية بأن التوازن هو أكثر فوضى مخيفة، وأن الجشع قوة خير لأنه يغذّي النمو». وما وضعت الحداثة بذرته نضجت ثمرته في ثمانينيات القرن الماضي عبر الأطلسي، عندما تحالفت رئيسة وزراء بريطانيا مارغريت تاتشر والرئيس الأميركي رونالد ريغان لفرض النيوليبرالية في أوسع نطاق عالمي ممكن، وكانت تلك عولمة المصيبة». ولاحقاً، ظهرت نخبة مالية عالمية عابرة للحدود الوطنية تسعى إلى إنهاء أي دور للدولة الوطنية في فرض قيود على حرية المال. وخلال الأزمة المالية العالمية (2008)، كان من التفاصيل الصادمة في التحقيقات الرسمية في وقائعها حجم الروائب والمكافآت الضخمة التي منحها كبار المديرين لأنفسهم، وكان أحدهم بدير بنكًا انهار في الأزمة، بينما منح نفسه 42 مليون دولار مكافآت في العام نفسه الذي انهار فيه البنك. وقبل أسابيع، ثار جدل بشأن مسعى إيلون ماسك لأن يمنح نفسه حزمة رواتب تبلغ 56 مليار دولار، وأثملة كثيرة. وفي الكونغرس الأميركي دار حوار ذو دلالة (سي إن إن، 20 يونيو/ حزيران الحالي) بين سيناتور ورئيس شركة بوينغ الأميركية التي تواجه إخفاقات متتالية، أسجوب السيناتور جوش هيلي رئيس الشركة بشأن دخله وسبب ارتفاعه 45% في عام ليصل إلى 32,8 مليون دولار، رغم أنه قيد التحقيق بتهمة تزوير سجلات فحص طائرة بوينغ 787 وتحقيق جنائي بسبب رحلة طيران أخرى، كما حقّقت معه وزارة العدل بتهمة «التآمر الجنائي للاحتيال على إدارة الطيران الفيدرالية». وفي نهاية الحوار العنيف، قال السيناتور «أعتقد أن الحقيقة، يا سيد كالهون، أنك لا تركّز على السلامة، ولا على الجودة، ولا على الشفافية. إنك تحاول انتزاع كل ربح ممكن من هذه الشركة. وبالنسبة للشعب الأميركي، هو في خطر. وموظفوك وعملاك مهددون. وبخشى المبلغون عن المخالفات على حياتهم حرفيًا، ولكنك تحصل على تعويض لم يسبقْ له مثيل».

ومدير بوينغ وجهٌ من وجوه ظاهرة متفشية في قلب الرأسمالية الأميركية، وتتذر بعواقب وخيمة، وقد أصبح «المال غير المقيد» كلمة السر في «الأزمة المالية العالمية 2008» وكانت فاتورتها تتجاوز خمسة تريليون دولار، وعرف هذا المال كيف ينفذ من ثغرات نظام «جماعات الضغط» المعتمد في الولايات المتحدة، حتى أن شركات وادي السيليكون، على سبيل المثال، تنفق على جماعات الضغط الأميركية ضعف ما تنفقه شركات «وول ستريت». ومع التداخل غير المسبوق بين السلطة والثروة في أميركا، أصبح تمويل الديمقراطية من أعقد القضايا في الواقع السياسي الأميركي، والوعود التي تقدم (علنًا) لقطاعات اقتصادية بعينها بمنحها تشريعات تمكّنها من عبارة غابرة للحدود الوطنية تسعى إلى الربح لحملة رئاسية أصبحت (كما حذّرت كاتي كوك) خطراً على العدالة الاجتماعية وعلى المستقبل السياسي للبلاد. وفي هذا المناخ المغرق في «الفردانية»، يعتبر حديث السيناتور جوش هيلي عن الخطر الذي يواجهه الشعب الأميركي نقطة تحوّل في لغة الخطاب عن الصيغة الرأسمالية المباشر للحياة. علماً أن هذا الارتفاع غير المسبوق شمل بلداناً عدّة في المشرق العربي منذ مطلع بونيو/ حزيران الجاري. وواقع الحال أن توقّعات الطقس كانت تشير مسبقاً إلى هذه الحالة التي لم تأت مفاجئة، إضافة إلى أن معظم الوفيات وقعت في صفوف الحجّاج من قدموا على مسؤوليتهم، وصنّفوْن بغير النظاميين، وليس عبر بعثات الحجّ الرسمية، فلم يتمتّعوا برعاية أو متابعة.

غلالةٌ من أسىً غشيَت موسم الحجّ

محمود الريماوي

لم يكن بنقُص العالم الإسلامي سوى المأساة التي أحاقت بمئات الحجّاج ووديهم، والتي بدأت أنباؤها تتوارد من أهل أيام عيد الأضحى، في وقتٍ كان الضحايا يستعدّون للعودة إلى ديارهم هانئين بأداء الفريضة. وخلافاً لما وقع في أعوام ماضية من وفيات طبيعية في هذه المناسبة (نحو 240 في 2023) اتسم حدث هذا العام بسقوط أعداد أكبر، فحتى ظهيرة الخميس الماضي تحدّثت الأنباء عن 600 وفاة في صفوف الحجّاج المصريين و132 حاجّاً من إندونيسيا و68 من الهند و41 وفاة بين الحجّاج الأردنيين و35 بين الحجّاج التونسيين و21 حاجّاً جزائرياً. وهذه الأعداد كما يبدو مجرّد عيّنة على المتوفّين ممن ينتمون لستة بلدان فقط، وغير نهائية (حصيلتها حتى تاريخه 922 وفاة)، إذ يُخشى أن تكون الحصيلة الإجمالية أكبر. وهذا لا يقلّل، بطبيعة الحال، من أثر الجهد الفائق الذي بذلته السلطات السعودية، وأنفقَ أزيد من ألفي حالة وسط عدد إجمالي هائل بلغ 1,8 مليون حاجّ. يشار ابتداءً إلى أن الارتفاع الاستثنائي لدرجات الحرارة السبب الرئيسي لحدوث الوفيات، إذ شارفت درجة الحرارة في مكّة في 52 درجة، ما تسبّب في الإجهاد الحراري، وفي تهديد مباشر للحياة. علماً أن هذا الارتفاع غير المسبوق شمل بلداناً عدّة في المشرق العربي منذ مطلع يونيو/ حزيران الجاري. وواقع الحال أن توقّعات الطقس كانت تشير مسبقاً إلى هذه الحالة التي لم تأت مفاجئة، إضافة إلى أن معظم الوفيات وقعت في صفوف الحجّاج من قدموا على مسؤوليتهم، وصنّفوْن بغير النظاميين، وليس عبر بعثات الحجّ الرسمية، فلم يتمتّعوا برعاية أو متابعة.

> ربما يتم من طرف خفي اعتبار الوفيات خلال أداء الحجّ آية على حُسن خاتمة المتوفّين

على أن مما يبعث على الأسى فوق ذلك بروز ظواهر مستجدّة ومقلقة لهذا العام، من أهمها ظاهرة المفقودين بين الحجّاج، رغم أن بعثات الحجّ مزوّدة بمرافقين، ورغم استعدادات استثنائية بذلتها السلطات السعودية لتأمين موسم الحجّ. وقد تبيّن في حالة الأردن مثلاً أن معظم المفقودين وصلوا إلى الأراضي السعودية بتأشيرات سياحية، وبعضهم بتأشيرات زيارة أو تأشيرة عُمرة، وليس التأشيرة الخاصة بأداء مناسك الحجّ. وفي حالة الأردن، ما زال، حتى كتابة هذه الكلمات، 22 حاجّاً مفقودين بعد العثور على 86 من المفقودين. ومن غرائب ما حدث أن بعض المتّجهين لأداء الفريضة سلكوا طرقاً غير معهودة من وديان وجبال في جنوب الأردن للوصول إلى الأراضي السعودية، ومنها إلى مكّة المكرمة، لعدم تمكّنهم من الحصول على تأشيرة حجّ.

وبهذا، تضافرت عوامل عدّة أدّت إلى هذه النتيجة من فقدان الأرواح وفقدان الأشخاص، فمع أن منطقة الشعائر المقدّسة (32 كيلومتراً مربّعاً) مشمولة بنظام التبريد، إلّا أن الازدحام الشديد، كما يبدو، قلّص من فرص الاستفادة منه. وقد أحدث فقدان بعض الحجّاج الرعاية والمتابعة وغياب المرافقين حالة من الارتباك والضغوط العصبية والنفسية التي أودت بحياة بعض الحجّاج. وهنا، تتوزّع المسؤولية بين الحجّاج الذين غامروا بأنفسهم ومنظّمي الرحلات ممن لم يأخذوا في الاعتبار مشاقّ هذه الرحلة الحيوي في نفوس الحجّاج وذويهم، ومخاطرها، وبين الجهات الرسمية المولجة بالإشراف على المكاتب السياحية وتنظيم عملها. كما أن القرارات بقصر أداء الفريضة على من يحملون تأشيرة الحجّ ربما جاءت متأخّرة بعض الشيء، في وقت كان من يهيّئون أنفسهم للمناسبة معتمدين على وصولهم إلى الأراضي السعودية بطريقة مشروعة.

هكذا يتسع صدر السلطات غير المعروفة بسعة الصدر، فتأذن لمرضى الزهايمر ممن يصادفون صعوبة في أداء أبسط المهام اليومية بمغادرة البلاد وتحمّل مشاقّ أداء فريضة الحجّ، وتتكتّم السلطات هنا وهناك على ما جرى، بثّ تصريحات المسؤولين على مدار الساعة، وربما يتم من طرف خفي اعتبار الوفيات خلال أداء مناسك الحجّ آية على حُسن خاتمة المتوفّين، علماً أن وقائع بعض الوفيات تُخبر عن جوانب قصور وإهمال، وليس عن وفيات طبيعية أو في ظروف طبيعية، والأقسى أن هذه المأساة، إذ تثير، في العادة، أجواء من الحيور في نفوس الحجّاج وذويهم، لم تنبهْ عن ذلك الاحتفالات البهيجة بعودتهم، فإن الأخبار الأليمة لهذا العام قلصت من منسوب الفرح، وأحيت الانطباع بأن أحوال العالم الإسلامي ما إنْ تنصلح في موضع حتى تتفقهر في آخر، وإلى أن يشمل الرشد سائر مناحي الحياة ومرافقها.

(كاتب من الأردن)

الصوت العربي في الانتخابات الفرنسية

بشير البكر

كلما شهدت فرنسا استحقاقاً انتخابياً طرح سؤال الحضور العربي نفسه بقوة، ومبرّر ذلك أن هناك عدة ملايين من أبناء الهجرة المغاربية، ممن يتمتّعون بالمواطنة في هذا البلد منذ عدة أجيال، لكن قلة منهم تمارس حقها في الترشّح والتصويت. ويعود هذا الاستنكاف إلى التقصير في إدراك أهمية العملية الديمقراطية، ومدى تأثيرها على حياة أكثر من ستة ملايين، يتعرّض بعضهم إلى التمييز والعنصرية، بسبب اللون أو الأصل أو الديانة. ونتيجة الجهل بأهمية توجيه الصوت الانتخابي، جرى التصويت في دورات سابقة، في بعض الضواحي، ذات الأكثرية من المهاجرين، لنواب ورؤساء، لم يخدموا قضايا الهجرة، أو لم يساهموا في تخفيف حدّة التمييز، بل كانوا أصحاب أجندات سياسية معادية، بما في ذلك مساندة إسرائيل.

الصوت العربي ضائع وغير موجّه، وموزّع بين المعسكرات المتنافسة، من اليسار واليمين، وحتى الأحزاب المتطرّفة التي تستثمره على نحو انتهازي، وترشّح على لوائحها شخصيات من أصول عربية، ترمي منها تحقيق غرضيْن: حصد أصوات من أوساط الجاليات العربية والإسلامية، وأن تبعد عن نفسها تهمة العنصرية. وفي الأحوال كافة، ليس المطلوب من الجاليات العربية والإسلامية أن تشكّل أحزاباً تخصّها بحيث تنفصل عن البلد، وتتعارض مع القانون، بما يتجاوز حقوق المواطنة وواجباتها، كما عليها ألا تنغلق على نفسها وتتعامل بسلبية، بل أن تنفتح على الحياة السياسية، وتشارك في الأحزاب الفرنسية، ومنظمّات المجتمع المدني، وتطرح قضاياها من داخلها، بما تحمله من خصوصية، لا تتعارض مع حقوق المواطنة، وعلى أساس رفض التمييز، الذي يحرّمه القانون، وتناهضه القوى السياسية، ما عدا التي تتبنّى إيديولوجيا معادية للأجانب، وتعمل على نشر ثقافة الكراهية والإسلاموفوبيا. يعود سبب الإحجام عن ممارسة هذه الحقوق في السابق إلى ضعف التعليم في أوساط موجات الهجرة الأولى، ولكن الأمر اختلف في العقدين الأخيرين مع الأجيال الجديدة التي أصبحت حاضرة بصورة ملحوظة في الإدارة والاقتصاد والخدمات والرياضة والفن والكتابة، غير أنه لم يحصل تقدّم يتناسب مع ذلك على مستوى وعي المواطنة. وبما أن الديمقراطية الفرنسية تمثيليّة دستورياً، فإن في وسع الملايين التي تنحدر من أصول الهجرة أن تحظى بممثلين عنها في البرلمان وهيئات الدولة والوصول إلى الوظائف الحكومية العليا، شريطة المشاركة على أساس المواطنة، وليس الأصل أو الدين، فالدولة، حسب الدستور، لكل مواطنيها، وملزمة، حسب القوانين، بمعاملة مواطنيها سواسية. وهذا أمرٌ واقعٌ بقوة القانون، وليس شعاراً سياسياً يرفعه حزبٌ للوصول إلى السلطة والاحتفاظ بها، كما هو الحال في الأنظمة الدكتاتورية.

الصوت العربي غير ممثل بما يناسب حجمه، والقضايا العربية حاضرةٌ بقوة، وخاصة الهجرة والإسلاموفوبيا والمسألة الفلسطينية، وباتت شؤون الهجرة ورُهاب الإسلام في صلب الوضع الفرنسي، كما أن حرب إسرائيل على غزّة فرضت نفسها على الأحداث، وتحوّلت إلى أحد عناوين حملات الانتخابات الأوروبية التي جرت يوم التاسع من يونيو/ حزيران الحالي، ويستمر الأمر بالزخم ذاته خلال حملة التشريعية الفرنسية الجارية، وهناك تنافسٌ حادٌّ بين قائمتي أحزاب «الجبهة الشعبية الجديدة» الأربعة التي طرحت خلال تقديم برنامجها الانتخابي «وقف المجازر في غزّة» واحداً من الأهداف التي تعمل عليها في حال فوزها برئاسة الحكومة، وبين معسكر اليمين المتطرّف، الذي يشهر هذه الورقة بوجه الأحزاب الأربعة، ويدعو الجمهور إلى عدم التصويت لها، بتهمة أنها لم تُدن حركة حماس وهجمات 7 أكتوبر. وبمعنى آخر، تحتل إسرائيل مكانة أساسية في الانتخابات. الأمر الذي يشكّل حافزاً مهمّاً لأوساط الهجرة في أن تتحرّك وفق ما تمليه المرحلة.

نتنياهو في مواجهة الجيش الإسرائيلي

بيار عقيقي

منذ الأحد الماضي، يدور صراع مرير بين رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو والجيش الإسرائيلي. ومع أن السبب الشكلي له ناجم عن إعلان الجيش «وقفاً تكتيكياً لإطلاق النار» في رفح، من الساعة 8 صباحاً وحتى 7 مساءً على معبر كرم أبو سالم، إلا أن الحقيقة أبعد من ذلك. فقبل أيام من قرار الجيش، الذي انتقده نتنياهو قائلاً: «نملك دولة لها جيش وليس جيشاً له دولة»، استقال رئيسا الأركان السابقين، بيني غانتس وغادي آيزنكوت، من مجلس الحرب في 9 يونيو/ حزيران الحالي. تاركين نتنياهو وحيداً في مجلسه، ومُرجئاً أياماً عدة انضمام وزير الأمن القومي المتطرّف، إيتمار بن غفير، إلى أيٍّ من أشكال «المطبخ السياسي والحربي». بعد تلك الاستقالتين، بدأت الأنباء تتوارد من داخل جيش الاحتلال، سواء في أعداد القتلى والجرحى، أو الحاجة إلى تطويع الحريديم، أو حتى الدفع باتجاه تسويةٍ سياسية في غزّة، وصولاً إلى «انتفاضة» المتحدّث باسم الجيش، دانيال هاغاري، مساء الأربعاء الماضي، الذي اعتبر أن «الحديث عن تدمير حماس بمثابة ذرٍّ للرّماد في أعين الجمهور. حماس فكرة، وعلى المستوى السياسي أن يجد بديلاً لها وإلا فستبقى». من الطبيعي أن يتحسّ

ثلاثون عاماً على وجود السلطة الفلسطينية

عاطف أبو سيف

مرّت ثلاثون عاماً على إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994 نتيجة توقيع اتفاق أوسلو بين منظمّة التحرير وإسرائيل، من دون التوقّف والنقاش بشأن هذه السنوات التي قد يُختلف في توصيفها، ولكن أحداً لا يستطيع أن يتجاوز نتائجها وما أفضت إليه. أظن أننا، نحن الفلسطينيين، بحاجة لدراسة السنوات الثلاثين لمراجعة تجربة البناء المؤسّساتي وعملية «الدولنة»، بمعنى التحوّل إلى دولة، ومحاولة تعلّم الدروس والعبر من أجل تطوير المفاهيم والأدوات، ومن أجل تحسين الأداء. والمؤكّد أن ثمّة ما تم إنجازه وثمّة ما لم يتحقّق، وفي المسافة بين هذا وذاك هناك الكثير يمكن التوقّف عنده من أجل دفع المستقبل إلى الأمام. إنها المسافة غير الواضحة بين الصواب والخطأ، وهي المسافة التي تجري فيها المحاولة. ستقدّم قراءة جادّة وعميقة لسنوات عمر السلطة لنا الكثير من الدروس في الحيزيْن الخاصّ والعام، ففي الخاص يمكن أن نعرّف كل المناطق التي فشلنا فيها، وكيف يمكن لنا تطويرها، خصوصاً في الصراع الداخلي الذي تحوّلت فيه السلطة والسيطرة عليها إلى ساحة احتراب، بدلا من أن تكون منطقة تنافس من أجل الأداء السياسي والمؤسّساتي الأفضل. هناك مليون سبب قد يسوقها أيٌّ منا ضد السلطة، كما أن هناك مليون فضيلة يمكن لمن يدافع عنها أن يجدها، لكن هذا ليس باب القصيد، فبكل المعايير، شكّل وجود السلطة الفلسطينية تطوّراً مهماً في الحياة العامة الفلسطينية، فيما اعتبره بعضهم نواة لوجود الدولة الفلسطينية التي لم تدّخر دولة الاحتلال جهداً في جعلها مستحيلة، وفيما يعتبره آخرون نتيجة غير محمودة لاتفاق غير محمود. شكّل هذا التطور بمن معه ومن ضده جزءاً من الوعي السياسي الفلسطيني العام، ومن تراكم الخبرات الفلسطينية. السلطة التي أخذت على عاتقها إدارة حياة المواطنين في الضفة الغربية وقطاع غزّة، وحتى بعد الانقسام وسيطرة حركة حماس على غزّة، ظلت شعارات السلطة ورموزها المؤسّساتية وأسماء تلك المؤسسات هي ما يحكُم علاقة السلطة القائمة هناك، أي سلطة «حماس»، مع المواطنين. وبغض النظر عن المخاض الذي نتج عن وجود السلطة، فإن وجودها ظلّ أمراً ثابتاً في كل الأحوال. وإن نقاشاً، وربما يخلص مسحٌ للآراء يشمل

> هناك مليون سبب قد يسوقها أيٌّ منا ضد السلطة الفلسطينية، كما أن هناك مليون فضيلة يمكن لمن يدافع عنها أن يجدها

> تصعب إزاحة وجود السلطة ونفيها والتعامل معها كأنها غير موجودة، إذ إن مكوناتها هي التي تتحكّم بمقادير حياة الفلسطينيين العادية في الضفة وغزّة

جميع الأطراف المعنية من النخب السياسية الفلسطينية في كل ألوان الطيف السياسي الفلسطيني، وصولاً إلى دولة الاحتلال ودول الجوار والإقليم كما القوى الدولية، إلى أن أحداً لا يريد للسلطة أن تختفي. ولكن كل طرف يريد لها ما يراه عنها وحولها، ولكن المؤكد أن وجودها لم يعد موضع خلاف بالمعنى الإجرائي. المؤكّد أنه حتى مخالفو السلطة وجدوا فيها مادة للصراع وللتنافس. تذكّروا أن المعارضة الإسلامية المتمثلة بحركة حماس رفضت دخول انتخابات العام 1996 للمجلس التشريعي، لكنها عادت في 2006 واعتبرت المشاركة واجباً دينياً ووطنياً. عموماً، تصعب إزاحة وجود السلطة ونفيها والتعامل معها كأنها غير موجودة، إذ إن مكوناتها المختلفة هي التي تتحكّم بمقادير حياة الفلسطينيين العادية في الضفة الغربية وقطاع غزّة. وحتى حوارات المصالحة الفلسطينية الداخلية في كثير منها تدور حول بناء السلطة عبر الانتخابات، بجانب النقاش المهم حول بناء منظمّة التحرير. وعليه، ربما لم يعد وجود السلطة موضع خلاف، وإنما الخلاف بشأن أي سلطة نريد، وإذا ما كانت الإجابة عن هذا السؤال، فإن السؤال الأوسع سيتعلق بماهية المشروع الوطني الفلسطيني التحرّري، وسيبدو أكثر وضوحاً، بمعنى أن السلطة يجب أن تكون جزءاً من الرؤية الوطنية العامة لغايات النضال التحرّري وليست عبئاً عليه. لقد تحوّل الصراع على السلطة طوال السبعة عشر عاماً الماضية إلى عبءٍ، وظل النقاش في سبل استعادة عافية المشروع الوطني مُنصباً على توحيد مؤسّسات السلطة في الضفة الغربية وقطاع غزّة. هل هناك من يقول توحيد مؤسّسات السلطتين؟ نعم أخذ الخلاف على السلطة جزءًا من عافية المشروع الوطني، وحرف البوصلة في مراحل كثيرة.

وفي الحيز العام من جهة بعض الدروس عن تجريب البناء «الدولاني» في سياق الاحتلال، كانت ثمة فتنة في الأطر النظرية في ممكنات تطوير الفلسطينيين نموذجهم الخاص القائم على بناء الدولة تحت الاحتلال. وكان الباحثون في الأكاديميات ينظرون بريبةٍ وشك إلى فرص ذلك وممكناته. ومع هذا، كان ثمة تأمل لكيفية تطور التجربة. ما حدث لا بد أن يكون موضع نقاش، حيث لم تقدّم كل نظريات «الدولنة» إجابات وافية بشأن كيف يمكن أن تنشأ كيانية فيما جنود الاحتلال يحدّون مثلاً من سيادتها، رغم بعض مقاربات في المفاهيم المرنة لمفهوم السيادة ولمفهوم احتكار العنف برؤية ماكس فيبر، والاستدلال بأن لا دولة في العالم، حتى الدولة الأقوى، ذات سيادة كاملة، استناداً إلى تطورات العولمة وانزياحات مفهوم الاحتكار المشروع للقوة وغير ذلك، كما أن المعايير المستعارة من السياسات المقارنة لم تُساعد كثيراً في ذلك. ومع ذلك، ثمّة ما يمكن تعلمه في التجربة الفلسطينية حول كيف نستطيع أن نفعل في سياقات هشّة ومرتبكة أن نبني دولة، وهو ما سيساعد في أدبيات الفكر السياسي في إعادة موضعة فكرة «الدولنة» وبناء الدول الهشّة، أو الآيلة للسقوط، بمعنى إجرائي ونظري، وما لا نستطيع فعله، رغم كل النيات الحسنة. ما أقترحه أن قراءة الحالة الفلسطينية في الثلاثين سنة الماضية تستطيع أن تخبرنا الكثير.

مثلاً، هل يمكن أن نستطيع فرض الدولة أمراً واقعاً، بعيداً عن المحيط وعن العالم؟ المؤكّد في الحالة الفلسطينية أن الأمر أكثر من مجرّد بناء مؤسّسات، إذ لا يعني وجود هذه المؤسسات كثيراً من دون اعتراف العالم بها وتعامله بها، وهو ما أدركه الفلسطينيون وسعوا خلفه، لكن حتى المنتظم الدولي ليس عادلاً إلى هذا الحد الذي يقدم لهم الهدايا ويمنحهم المزايا. آخذين بالاعتبار، ولغايات التحليل الواقعي والنتائج التي أفضت إليها هذه الرؤية وهذا الافتراض، فإن ثمّة الكثير الذي يمكن تعلمه في الأطر النظرية من ذلك، خصوصاً بشأن الجوانب الثلاثة الأساسية المتمثلة في قوّة المؤسّسة (تحوّلها الدولاني الذاتي) والإرادة الجمعية (البحث عن السيادة) والاعتراف الخارجي.

وأيضاً، حتى تلك اللحظة التاريخية التي عاد فيها ياسر عرفات إلى قطاع غزّة في يوليو/ تموز 1994، لا تُستعاد على أهميتها. عاد من بوابة رفح (صلاح الدين). لذا سمّيت البوابة بمعبر العودة في ذلك الوقت، وظلت تحمل هذا الاسم ذاته، واستُقبل عرفات استقبالاً حافلاً على طول طريق صلاح الدين الرابط بين بوابة رفح الحدودية وبقية مناطق قطاع غزّة، إلى أن وصل إلى ساحة الجندي المجهول في منتصف شارع عمر المختار، وألقى كلمته الأولى من على شرفة المجلس التشريعي، ثم نام ليلته الأولى في فندق فلسطين على شاطئ البحر. وتصدّرت صورته الشهيرة، ينظر إلى بحر غزّة، الصفحات الأولى في الصحف الفلسطينية صبيحة اليوم التالي، وأظنه قال قبل محمود درويش «البحر ده تبعْنا»، وبعدها قال درويش «هذا البحر لي». لم يكن كل الفلسطينيين مع اتفاقية أوسلو التي نجحت دائماً في توفير مواد خصبة لمنتقديها ليهاجموها، لكثير من القصور فيها، ولكن إحساساً كان بأنّنا، نحن الفلسطينيين، على عتبة مرحلة جديدة، فوجود شرطة فلسطينية ووجود علم فلسطيني فوق المؤسسات الناشئة أعطيا إحساساً بأن ثمّة لحظة مختلفة. وأحالت أعمال روائية فلسطينية في الضفة الغربية وغزّة إلى تلك اللحظة، وجرى توظيف نشوء السلطة بوصفها كياناً يقع في الطرف الأهم في علاقات المواطنين بعضهم ببعض.

عموماً، إن نقاشاً وطنياً فلسطينياً في شأن السلطة كان يمكن أن يقدّم الكثير. وربما أن الحرب في غزة والمقتلة الجارية ضد الشعب الفلسطيني هناك أعاقتا الكثير. ومع ذلك، أي حالة فلسطينية لاحقة يجب أن تشمل ضمن تقاليدها المراجعات والنقد الذاتي والتعلم من الأخطاء، لأن على من يريد أن يبني أن ينظر جيداً إلى الأسس الموجودة، حتى يستطيع أن يضع بناء المستقبل. والحال كذلك أن قراءة التجربة ومراجعتها واجبتان في كل الظروف.

(روائي ووزير فلسطيني سابق)

عندما يكتشف الحوثي شبكة تجسّس لأميركا وإسرائيل

بشرى المقطري

تعزّز جماعة الحوثي آلة القمع في اليمن، بتجذيره ومأسسته، والأهم توسيع نطاقاته المجتمعية من العامّة إلى النخبة المحلية. وإذا كانت تهم التخابر، على اختلاف مسمّياتها، ظلت تكيّف وفقها سلطات الحرب المختلفة إجراءات الاعتقال وتقييد الحريات بحقّ معارضيها والمختلفين معها، فإن الجماعة ذهبت بعيداً بتدشين مرحلة جديدة وغير مسبوقة من القمع ربما في التاريخين، المدني والدبلوماسي، في اليمن وفي العالم، وذلك باعتقال عشرات من الموظفين في البعثات الدبلوماسية والمنظّمات الدولية والمحلية تحت مزاعم التجسّس لصالح المخابرات الأميركية والإسرائيلية، وهو ما يشكّل تحوّلاً في نطاقات الاستهداف، والذي له تبعاته الخطيرة، سواء على الصعيد السياسي أو الإنساني أو المدني. تتطابق آلية القمع، بما في ذلك إجراءاتها ووسائلها الضبطية، بما في ذلك طريقة تخريجها مع الآلية التقليدية التي اتّبعتها جماعة الحوثي في إدانة خصومها، من إخفاء المعتقلين قسرياً وعزلهم عن العالم إلى بثّ فيديوهات مسجّلة تضم اعترافاتهم. وإذا كانت نمطية الاختلالات القانونية في مجمل الاعتقالات التعسّفية التي تديرها الجماعة، تتعدّد من انتزاع الاعترافات تحت التعذيب الى حرمان المعتقلين من حقّهم الطبيعي بوجود محام، ناهيك عن عدم وجود قضاء مستقل ونزيه يضمن لهم مستقبلاً محاكمة عادلة، فإن الاختلالات الإجرائية والقانونية في حالة شبكة التجسّس الأميركية- الإسرائيلية تصل إلى لائحة الاتهامات نفسها، ونوعيتها والمشمولين بالاتهام، إذ اتهمت الجماعة من خلال جهاز مخابراتها المعتقلين بتخريب مؤسّسات الدولة ومؤسّسات غير رسمية، واستهداف جوانب الحياة السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية والزراعية والتعليمية بقطاعاتها ومؤسّساتها، واستهداف الهوية الإيمانية ونشر الفساد الأخلاقي عبر عقود من العمل المدني بإعداد الدراسات والرصد وتجنيد عملاء. وإلى جانب شموليّة لائحة الاتهام، جرّمت الجماعة المعتقلين ليس وفق عملهم المدني إبّان حكمها، بل إلى أكثر من أربعة عقود، أي منذ تأسيس العمل المدني في اليمن. كما أن قائمة المتهمين ضمت توليفة عشوائية من عاملين سابقين في البعثة الدبلوماسية الأميركية والمؤسّسات التابعة لها، وعاملين في وكالات الأمم المتحدة المختلفة، ومكتب مبعوث الأمم المتحدة، إلى

> من التخابر مع «دول العدوان»، بحسب الماكينة الإعلامية لجماعة الحوثي سابقاً، إلى التخابر مع أميركا وإسرائيل، لم يتغيّر شيء في طبيعة الانتهاك سوى التسمية

> الأسوأ في حرب تجعل من القمع أداة للسياسة تبعاتها الكارثية من تقويض ما تبقّى من أشكال الحياة المدنية في صنعاء بمؤسّساتها ورموزها

جانب عاملين في منظّمات دولية ومحلية، ومن ثم فرض قسرية التجسّس على رموز الحياة المدنية والدبلوماسية وخلط وظائفهم المهنية وتوظيفها لأهداف الجماعة.

ومن جهة ثانية، تعكس الاتهامات التي طاولت العاملين في المنظّمات المدنية الدولية والمحلية بعمل دراسات لأوجه الحياة اليمنية، جهل السلطات الأمنية بمقتضيات العمل المدني أو تجييرها لأغراض أخرى، اذ تعدّ كتابة الدراسات البحثية والتقارير من صلب عملها، إلى جانب أن من المتّهمين، وهذا الأهم، مَن سبق وأن اعتقلته الجماعة منذ سنوات، مثل الموظف في السفارة الأميركية، عبد القادر السقاف، إلى جانب أربعة من موظفي الأمم المتحدة. وبعيداً عن أهداف حملة الاعتقالات وتوقيتها، فإنها تكشف ارتباك سلطة الجماعة، وأيضا أزمتها في إدارة علاقتها بالهيئات الدبلوماسية، وكذلك بالمنظّمات الدولية والمحلية. تقتضي إدانة النشاط الدبلوماسي باعتباره نوعاً من العمالة للخارج، وفق أيديولوجية الجماعات الدينية، أن يتماشى ذلك مع سياساتها التاريخية المعادية للغرب، والذي يثبته تاريخ من القطيعة مع مختلف فعاليات النشاط الدبلوماسي المحلي، بيد أن جماعة الحوثي، وإن تحرص على تبني الأيديولوجية الإيرانية المعادية لأميركا، بما في ذلك تصعيد حالة العداء جرّاء الحرب في قطاع غزّة لاستثمارها داخلياً بوسم معارضيها أو العاملين في البعثات الدبلوماسية بالتخابر مع أميركا، فإن ادّعاء الطهرانية لتجريم الآخرين يقوّضه بالنسبة للجماعة منحى براغماتي يتمظهر في أشكال من العلائقية والاستثمار، إذ استفادت الجماعة، تماما كمعظم القوى السياسية اليمنية من مظاهر الحياة الدبلوماسية في صنعاء، سياسيا وثقافياً وتنموياً أيضاً، وذلك من خلال قنوات رسمية وغير رسمية، لعبت دوراً كبيراً في تصعيد الجماعة وتأهيل نخبتها السياسية، ممن بات الآن يقود جناحها السياسي.

وبعيداً عن دخول السفارة الأميركية نفسها وسيطاً دولياً إبّان حروب صعدة الست لصالح الجماعة، والضغط على الرئيس السابق علي عبد الله صالح لوقف الحرب، فإن قيادات الجماعة انخرطت تماماً كالنخبة السياسية في الأحزاب اليمنية بتشبيك علاقاتها مع البعثات الدبلوماسية العاملة في صنعاء، ومنها السفارة الأميركية، إلى جانب استفادتها من منح التبادل الثقافي، بما في ذلك ترتيب زيارات لقيادتها إلى الولايات المتحدة ودول أوروبية، ما أسهم في تأهيل قيادات الصف الأول من جناحها السياسي. إلى جانب أن الهيئات الدبلوماسية نفسها عملت على تمكين قيادات الجماعة وفرضهم في مجمل الفعاليات التي تنظمها المنظّمات الدولية في اليمن وفي خارجه. وفي هذه السياق التاريخي القريب، لعب الموظفون اليمنيون في السفارات والمعاهد الأميركية الذين زجّتهم الجماعة في شبكة التجسّس الأميركية – الإسرائيلية أخيراً دور أهم القنوات التي عملت على تمكينها. ومن ثمّ لا تكشف محاولة تلفيق تهمة التجسّس على كوادر نوعية ووطنية ومؤهلة انتهازية الجماعة فقط، كونها أكثر المستفيدين منها، بل أيضاً أن إدانتها، وإن جرت لأغراض سياسية أنية، تعني إدانة قطاع واسع من قياداتها، إلى جانب أن تبنّي سياسة عدائية حيال الهيئات الدبلوماسية، بما في ذلك مكتب مبعوث الأمم المتحدة في صنعاء باعتقال موظفيها، يضاعف من عزلها دوليا في ظرف استثنائي خانق تعيشه الجماعة.

في المقابل، تكمن قسرية مضاعفة في مضامين اتهامات جماعة الحوثي العاملين في وكالات الأمم المتحدة والمنظّمات الدولية والمحلية بالتخابر مع أميركا وإسرائيل، وذلك باتهامات ملفّقة ومسيّسة، تستند إلى طبيعة عملهم البحثي، بغرض تشويه النخبة المحلية أولاً، بتاريخها، ومؤسّساتها، ومن ثم ضرب مقاصد نشاطها الإنساني والإغاثي والحقوقي، الذي يعني استهداف نخبة مدنية، قدّمت عبر عقود من العمل خدماتها للمجتمعات المحلية في اليمن. وإذا تجاوزنا معطىً تاريخياً مهماً، أن المنظومة الحقوقية الدولية والمحلية بمؤسّساتها ونشطائها، ومنهم من يقبع حاليا في سجون صنعاء بتهمة التخابر مع أميركا وإسرائيل، قد عضّد مظلومية الجماعة في بياناتها وتقاريرها الحقوقية، بما في ذلك الضغط لإطلاق سراح قياداتها في سجون نظام صالح سابقاً، فإن الجماعة، ومن خلال منظّماتها المدنية، استفادت من المنظّمات الدولية بتمويل أنشطتها ومشاريعها المجتمعية، بحيث أصبحت في سنواتٍ قليلة تحتكر أكبر حصّة من التمويل الأجنبي. ومن جهة ثانية، يجدُر هنا التركيز على طبيعة العلاقة بين جماعة الحوثي بوصفها سلطة أمر واقع، ووكالات الأمم المتحدة العاملة في صنعاء وفي المناطق الخاضعة لها. وبعيداً عن اختلالات أدائها الميداني، كانت الجماعة الطرف الرئيسي الذي يهيمن على إدارة نشاطاتها وتوجيهها وأيضا اقتسام التمويل، إذ خضعت البرامج والمشاريع التي نفذتها وكالات الأمم المتحدة طوال سنوات الحرب لإشراف الجماعة رأسا، فإلى جانب تأسيسها مجلساً يدير العمليات الإنسانية، ويتقاسم مع الوكالات الأممية تنفيذ البرامج، فإنها فرضت مشرفاً ميدانياً يراقب عملها، إضافة إلى أنها حصرت تصاريح العمل والتنقّلات للعاملين الأمميين في جهاز المخابرات، فضلا عن أن هذا، وفق تصريحات سابقة، دفع الوكالات الأممية إلى توسيع عملها في المناطق الخاضعة لها، ناهيك عن استفادتها من برامجها، سواء «الغذاء العالمي»، وذلك بتوجيه المساعدات الإنسانية لصالح مقاتليها في الجبهات، أو دفع منظّمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) لطبع مناهجها الدراسية. وإذا كانت الجماعة قد صعّدت صراعها مع الوكالات الأممية في السنوات الأخيرة، بما في ذلك اعتقال عاملين فيها. فإنه كان بغرض الضغط لتوجيه برامجها واستثمارها، وليس رفضها، ناهيك عن الاشتباه بأي أعمال استخباراتية. ومن جهة ثالثة، وفيما يخصّ الاتهامات التي طاولت العاملين في المنظمات المحلية، على الرغم من استهدافها من أجهزتها الإعلامية والدينية، تسيطر الجماعة على العمل المجتمع المدني إشرافا ورقابة، وهو ما يجعل مزاعم التخابر ليس كيدية فقط، بل محاولة مكشوفة للابتزاز، إذ إن أي مخالفة في عملها تقتضي محاسبة العاملين وفق القوانين واللوائح اليمنية. من التخابر مع «دول العدوان»، بحسب الماكينة الإعلامية لجماعة الحوثي سابقاً، إلى التخابر مع أميركا وإسرائيل، لم يتغيّر شيء في طبيعة الانتهاك سوى التسمية التي تحقّق قدراً أكبر من التدمير النفسي والتحريض مجتمعيا، إضافة إلى استمرار تقييد حرية عشرات من الأبرياء من الرجال والنساء والمقامرة بأرواحهم لتحقيق أهداف سياسية. وفي هذه الحالة تأكيد قدرة الجماعة على تحدّي أميركا والمجتمع الدولي باعتقال مواطنين عاملين في البعثات الدبلوماسية والمجتمع المدني، بيد أن نقل معركتها ضد خصومها قد يعني مقامرة سياسية لها عواقب عديدة، إذ إن استهداف البعثات الدبلوماسية والأممية سابقة لم تحدُث في العالم، تجعل الجماعة الوجه الآخر لحركة طالبان، إلى جانب انتهاكها تقاليد العمل الدبلوماسي، بما في ذلك التعدّي على القانون الدولي الذي يضمن حصانة العاملين في الوكالات الأممية والمنظّمات الدولية، إلى جانب مخاطر تعليق العمل الإغاثي والإنساني في المناطق الخاضعة لها، ومن ثم الإضرار بالشبكات الفقيرة في وضع اقتصادي كارثي، ناهيك عن أن اعتقال موظف في مكتب المبعوث يعني غلق الجماعة قنوات التواصل مع الدبلوماسية الأممية، ومن ثم تعطيل المسار التفاوضي لإنهاء الحرب، إلا أن الأسوأ في حرب تجعل من القمع أداة للسياسة تبعاتها الكارثية من تقويض ما تبقى من أشكال الحياة المدنية في صنعاء بمؤسّساتها ورموزها التاريخية من الآباء المؤسّسين، والذي يعني استهدافاً للمينيين جميعا، إلى تدشين دورة أكثر ظلامية في المشهد المدني والحقوقي والثقافي، والتي تجعل أي مواطن يمني عمل أو يعمل في المجال المدني والثقافي ضحية قادمة.

(كاتبة يمنية)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads